

دراسات في الحديث والمحدثين

[159] الرفض الا انه كان يقول: ان ا [] اعدل من ان يدخل الجنة طلحة والزبير، لانهما بايعا عليا ثم نكثا بيعته وقتلاه. وروى عن جماعة ان النبي (ص) قال: إذا رأيت معاوية على منبري فاقتلوه و الف كتابا في احوال الصحابة لم يتحيز فيه وروى ما يتعلق بفضل علي (ع) مع العلم بان كتب التراجم الشيعية لا تنص على تشييعه، بل ينص اكثرها انه كان عامي المذهب، وممن نص على ذلك المرزا محمد في اتقان المقال، والطوسي في كتابه الفهرست (1) ومهما كان الحال فالباحث بعد التمهيد لآحوالهم وآرائهم حول هذا الموضوع يطمئن إلى ان الرأي الشائع عندهم الذي يصح نسبته إليهم هو عدم قبول مرويات الشيعة الامامية الذين يفضلون عليا على غيره من الخلفاء ويرونه وابناءه (ع) احق بالخلافة بعد الرسول ممن تولوها على التعاقب ومن الجائز القريب ان يكون هذا الموقف السلبي من مرويات الشيعة في مختلف العصور هو من نتائج الحظر الشامل الذي وضعه معاوية وولاته على مرويات الشيعة وحتى على شهاداتهم، ولقد اكد هذا الحظر في وثيقته التاريخية التي وزعها في مختلف الاقطار الاسلامية واقتدى به غيره من الامويين طيلة حكمهم الذي استمر نحو من ثمانين عاما فكان من نتيجة ذلك ان اصبح من المرتكزات في اذهانهم يرثها الخلف عن سلفه في مختلف العصور / انظر ج / 3 النهج. (1) انظر شذرات الذهب ج 3 ص 121 وتهذيب التهذيب ص 109 و 100 وهدي الساري 411 ومنهج المقال في علم الرجال للمرزا محمد.
